مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التنمية الريفية في المنطقة الساحلية
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، عفيفة شملص
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3966
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

التنمية الريفية في المنطقة الساحلية

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*
عفيفة شملص**

(قبل للنشر في 2005/5/11)

□ الملخّص □

تعد عملية التنمية الريفية من الأولويات الهامة، لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، خاصة في البلدان النامية. وسورية باعتبارها إحدى هذه البلدان فإنها تسعى نحو التطور من خلال عملية التنمية الشاملة. وللوقوف على أهم جانب في عملية التنمية قمنا بدراسة التنمية الريفية في المنطقة الساحلية وكذلك حاولنا استعراض أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان ريف المنطقة الساحلية ومن ثم انتقلنا إلى دراسة العوامل الأساسية للتنمية الريفية كتوفير مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الصحية، بعد ذلك قمنا بدراسة رغبة سكان ريف المنطقة الساحلية بالهجرة إلى المدينة حيث توصلنا إلى أن نسبة جيدة من سكان ريف المنطقة الساحلية يرغبون بالهجرة إلى المدينة حيث احتل هدف العمل المرتبة الأولى لأسباب الهجرة وكان في المرتبة الثانية التعليم.

* أستاذ مساعد في قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سوريا.
** طالبة ماجستير في السكان والتنمية، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

Rustic Development in the Coastal Area

Dr. Abdul Hadi Alrifai [*]
Afiefah Shammls [**]

(Accepted 11/5/2005)

□ ABSTRACT □

The process of rustic development is considered an important priority for any society that seeks economic, social and cultural development, especially in the developing countries. As one of these countries, Syria seeks to develop through the comprehensive development process. To stand on the most important side in the development process, we have studied the rural development in the country side of the coastal area.

We have also tried to review the most important social and economic characteristics of the people who live in the country side of the coastal area. Then, we have moved to study the main factors for rural development, such as the availability of drinking water, electricity, sewerage, healthy services. After that we have studied the habitants' desire to emigrate to the city. We have noticed that a good rate of habitants in the coastal area wish to emigrate to the city, to seek work has occupied the first reason for emigration, and the second reason is education.

[*] **Associate Professor, Department Of Statistic , Faculty Of Economic , Tishreen University , Lattakia , Syria .**
[**] **Master Student, Department Of Statistic , Faculty Of Economic , Tishreen University , Lattakia , Syria**

مقدمة:

تعد التنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم القومي، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنياً وصحياً وحضارياً.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة تخلف الريف في المنطقة الساحلية إحدى العقبات الأساسية التي تعترض طريق تحقيق التنمية الشاملة في هذه المنطقة؛ فتخلف الريف ينبثق عنه الحرمان من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي إلى الحرمان من الموارد الاقتصادية؛ وإلى التوزع غير العادل للإنتاج؛ وإلى معدلات ولادات عالية؛ وبطالة لليد العاملة الريفية؛ ومن هنا فمشكلة تخلف الريف تعد من أهم الأسباب التي تقف في طريق المجتمع لتحقيق التقدم والرفاهية لأبنائه. دراسة هذه المشكلة والوقوف على أهم أسبابها؛ ومن ثم إيجاد الحلول لها تعتبر ضرورة ملحة من أجل تحقيق عملية التنمية الشاملة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول بالدراسة قطاعاً هاماً من المنطقة الساحلية ألا وهو القطاع الريفي باعتباره عماد التنمية الصناعية، فتنمية الريف هي أساس التنمية المستدامة الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمع ككل، ومن هنا تأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي لأنها تؤدي إلى القضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وظهور السكن العشوائي الذي تعاني منه المدن الساحلية مما أدى إلى الضغط على قطاع الخدمات وكذلك ظهور مشكلة السكن، إضافة إلى حرمان الريف من اليد العاملة وانعكاس ذلك على انخفاض إنتاج المواد الغذائية الضرورية للمواطن.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على واقع التنمية في ريف المنطقة الساحلية، كما يهدف إلى كشف الأسباب والمعوقات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الهام في تطور وتقدم القطر اقتصادياً واجتماعياً، كذلك يهدف إلى تقديم التوصيات التي تساعد على اتخاذ أفضل السبل لتحقيق هذه التنمية لهذا المجتمع الريفي ليس لمجرد إنتاج المواد الأولية والسلع الغذائية بل بهدف تنمية الإنسان ذاته ثقافياً واقتصادياً وصحياً.

فروض البحث:

تم صياغة فرضيات البحث على الشكل الآتي:

1- إن تنمية الريف تعليمياً أدت إلى انخفاض الفرق بين المستوى التعليمي للذكور و المستوى التعليمي للإناث فيه.
2- إن تنمية الريف صحياً أدت إلى انخفاض الأمراض فيه.
3- إن مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي في الريف مساوية لمساهمة الرجال.
4- إن تنمية الريف أدت إلى تثبيت العنصر البشري في الريف.

المجال الرماني للبحث عام 2004 .

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع سكان ريف المنطقة الساحلية.

أما عينة البحث فقد سُحبت بشكل عشوائي من المجتمع حيث تم توزيع / 1500 / استمارة علماً أنه تم إهمال / 258 / استمارة لعدم استجابة بعض الأسر لموضوع البحث وهذا يعني أن هناك / 1242 / استمارة صالحة للتحليل.

منهج البحث:

لقد استخدمنا في هذا البحث أسلوب المسح الإحصائي ، حيث تم جمع المعلومات الميدانية عن طريق استبيان تضمن بعض الأسئلة ، منها ما هو مغلق ، ومنها ما هو مفتوح ، والإجابة عن هذه الأسئلة أمنت لنا المعلومات اللازمة للقيام بهذه الدراسة الذي وزع على قرى المناطق الرئيسة لمحافظتي طرطوس واللاذقية وهي (مصياف – الشيخ بدر – الدريكيش – القدموس – العنازة – الحفة – كسب – جبلة – القرداحة – منطقة اللاذقية).

وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل المعلومات والكشف عن العلاقات فيما بينها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ، مثل المعدلات والنسب واختبار الفرضيات ... وغيرها .

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان الريفيين في الساحل السوري:

أ – حجم الأسرة في ريف المنطقة الساحلية : أظهرت الدراسة الميدانية للعينة أن 1.7 % من الأسر مكونة من الأب والأم فقط؛ وذلك نتيجة لحداثة تكوين الأسرة أو لعدم إنجاب الأطفال؛ و9.5% من الأسر مكونة من ثلاثة أشخاص بمن فيهم الأب والأم؛ و16.3% تتكون من أربعة أفراد؛ و18.7% من الأسر تتكون من خمسة أفراد؛ و13.2% مكونة من ستة أفراد، أي أن حوالي 59.4% من الأسر الريفية التي شملها البحث يتراوح عدد الأطفال فيها بين [4 – 0] أطفال؛ وهذا يعني أن هناك ميلا لدى أكثر من نصف الأسر الريفية للحد من عدد أفراد الأسرة نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاجها الأسرة لتنشئة الأولاد وإعدادهم بطريقة عصرية تفي حاجاتها المادية والثقافية والنفسية؛ إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي لسكان الريف وكذلك نتيجة لحملات التوعية الإعلامية لضرورة تنظيم الأسرة في القطر العربي السوري؛ أما الأسر التي بلغ عدد الأطفال فيها اثنا عشر طفلاً فما فوق؛ فكانت نسبتها 4.6 % وهي تكاد تكون من أقل النسب من مجموع العينة ومن الملاحظ على هذه الأسر

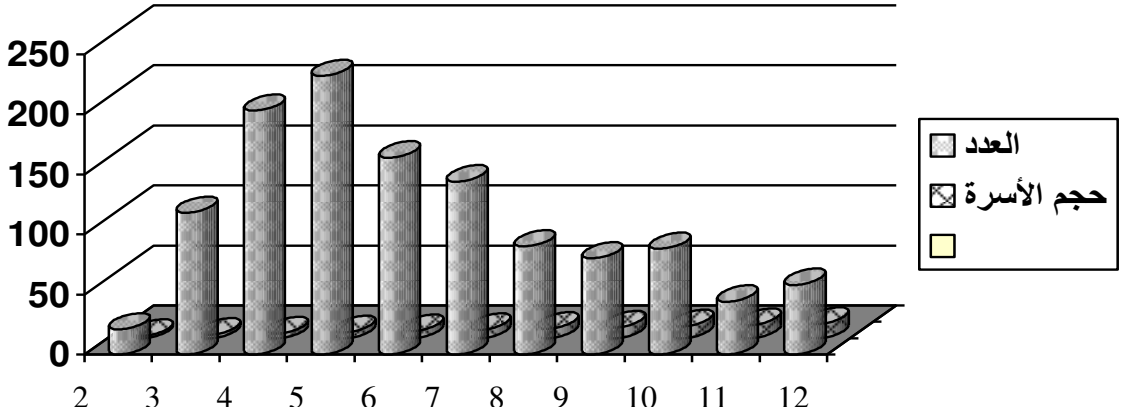
أن أعمار الأبناء فيها تزيد عن 20 عاماً؛ هذا وقد بلغ متوسط حجم الأسرة في المنطقة الساحلية 6.3 فردا وقد حُسب بالاستناد إلى معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين توزع الأسر حسب حجم الأسرة ونسبتها المئوية من مجموع العينة:

حجم الأسرة	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	مجموع
العدد	21	118	203	232	164	144	90	80	88	44	58	1242
النسبة المئوية	1.7	9.5	16.3	18.7	13.2	11.6	7.2	6.4	7.1	3.5	4.7	100

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

وفيما يلي مخطط بياني يوضح توزع أسر العينة حسب عدد أفراد الأسرة.



الشكل رقم (1) يبين توزع أسر العينة حسب عدد أفراد الأسرة

ب – التركيب التعليمي لأفراد العينة: من خلال دراسة المستوى التعليمي لسكان ريف المنطقة الساحلية تبين لنا أن نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة وصلت إلى 7 % من مجموع العينة منهم 42.3 % ذكور و 57.7 % إناث من مجموع الأميين؛ وهذا يعني أن نسبة الأمية منتشرة بين النساء أكثر منها بين الرجال مما ينعكس سلباً على تعلم الأطفال لدى المرأة الأمية؛ ومن الملاحظ أن هؤلاء السكان الأميين تزيد أعمارهم على أربعين عاماً.

أما السكان الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائي فقد سجلوا أعلى نسبة وصلت إلى 27 % من مجموع السكان الذين أعمارهم 10 سنوات فما فوق منهم 50.95 % ذكور و 49.05 % إناث من مجموع الذين أنموا المرحلة الابتدائية؛ ويعزى ارتفاع نسبة هؤلاء إلى تطبيق إلزامية التعليم في هذه المرحلة؛ إضافةً إلى كون عدد من سكان الريف يكتفون بالتعليم الابتدائي، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة السكان المتعلمين في المراحل التعليمية الأعلى؛ حيث وصلت نسبة حاملي الشهادة الإعدادية إلى 21 % من مجموع العينة منهم 48.7 % ذكور و51.3 % إناث من مجموع حملة الشهادة الإعدادية؛ وهنا نجد تفوق نسبة الإناث على الذكور نتيجة تسرب الذكور

من المدرسة ليلتحقوا بسوق العمل لمساعدة الأسرة مادياً، وكذلك الحال بالنسبة للسكان الذين حصلوا على شهادة المعهد المتوسط حيث سجلت نسبة الإناث 7 % مقابل 4 % للذكور؛ ويرجع ذلك إلى كون الذكور يفضلون الانتساب إلى قطاعات أخرى كالتعليم الجامعي أو الانتساب إلى الجيش؛ أما الإناث فيُقبلن على التعليم المتوسط لأنه يعتبر اختصاراً للوقت أمامهن؛ للتفرغ بعد ذلك للعمل وتكوين الأسرة، أما نسبة حاملي الشهادة الجامعية فقد بلغت 15 % من مجموع العينة منهم 54 % ذكور و 46 % إناث من مجموع حاملي الشهادة الجامعية، والجدول الآتي يوضح التوزع العددي والنسبي لأفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي.

جدول رقم (2) يبين التوزع العددي والنسبي لأفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي:

الجنس / المستوى التعليمي	ذكور		إناث		مجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أمي	171	3	233	4	404	7
ملم	100	1.7	72	1.3	172	3
ابتدائي	805	14	775	13	1580	27
إعدادي	581	10	612	11	1193	21
ثانوي	585	10	317	6	902	16
معهد	201	4	381	7	588	11
جامعة	449	8	381	7	830	15
مجموع	2892	–	2777	–	5669	100

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث.

وفيما يلي سوف نختبر صحة الفرضية الأولى في البحث والتي تقول:

1- إن تنمية الريف تعليمياً أدت إلى انخفاض الفرق بين المستوى التعليمي للذكور و المستوى التعليمي للإناث فيه.

فرضية العدم H_0 : لا يوجد فرق بين المستوى التعليمي للذكور والمستوى التعليمي للإناث في الريف.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد فرق بين المستوى التعليمي للذكور والمستوى التعليمي للإناث

ولبرهان صحة الفرضية قمنا باستخدام **معامل الارتباط لامدا** [1] الذي يقيس شدة الارتباط بين المؤشرات الاسمية ويعطى بالصيغة التالية:

$$\lambda xy = \frac{\sum k' - k'y}{n - k'y} \qquad \text{رقم (1)}$$

حيث $\sum k'$: تمثل مجموع تكرارات الفئات المنوالية لكل فئة من فئات المؤشر المستقبل x

(k') : تمثل تكرار الفئة المنوالية الهامشي للمؤشر التاسع (y)

n عدد أفراد العينة.

من الجدول رقم(2) نجد أن قيمة معامل لامدا تساوي

$$\lambda xy = \frac{1580 - 2892}{5669 - 2892} = \frac{1312}{2777} = +0.47$$

أي أن هناك ارتباطا ضعيفا بين الجنس والمستوى التعليمي للسكان.

الدلالة الإحصائية لمعامل لامدا :

ولمعرفة الدلالة الإحصائية لهذا المعامل يجب أولاً حساب قيمة χ^2 الفعلية ونقارنها مع قيمة ($\chi_\alpha{}^2$) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية مساوية لـ (عدد الأعمدة − 1) (عدد الأسطر − 1) أي:

$(m_1 - 1)(m_2 - 1)$ حيث m_1 تساوي عدد الأعمدة

m_2 تساوي عدد الأسطر

أما قيمة χ^2 الفعلية فتحسب من العلاقة :

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^{m1}\sum_{j=1}^{m2}\frac{(O_{ij} - E_{ij})^2}{E_{ij}} \qquad \text{رقم (2)}$$

حيث (O_{ij}) = التكرارات الفعلية للخلايا في الجدول رقم (2)

(E_{ij}) = التكرارات النظرية للخلايا وتحسب على الشكل التالي:

$$E_{ij} = \frac{\text{مجموع تكرارات الصف} \times \text{مجموع تكرارات العمود}}{\text{المجموع الكلي}} \qquad \text{رقم (3)}$$

والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (3) يوضح قيم E_{ij} النظرية:

المستوى التعليمي / الجنس	أمي	متعلم	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	معهد	جامعة	المجموع
ذكور	206.09	87.74	806.02	608.60	460.14	299.69	423.41	2892
إناث	197.90	84.25	773.97	584.39	441.85	288.04	406.58	2777
المجموع	404	172	1580	1193	902	588	830	5669

المصدر : تم الحصول على الأرقام من خلال تطبيق العلاقة السابقة.

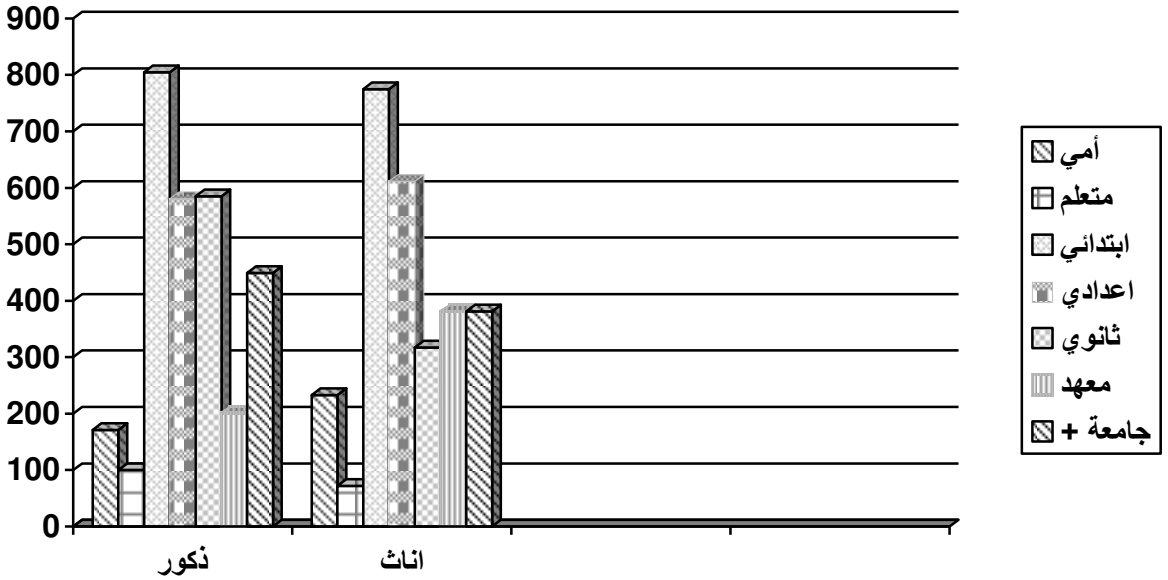
وبإجراء الحسابات اللازمة وجدنا أن:

$\chi^2 = 153.068$ الفعلية

نقارن قيمة χ^2 الفعلية مع χ^2_α ودرجات حرية 6 درجات حيث نجد أن قيمة χ^2_α النظرية تساوي 0.872 ونجد أن قيمة χ^2 الفعلية أكبر من قيمة χ^2_α الجدولية أي $\chi^2_\alpha < \chi^2$. نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ونقرر أن هناك فرقاً بين المستوى التعليمي للذكور والمستوى التعليمي للإناث في الريف مما يعني أن تنمية المرأة

تعليمياً في الريف ما تزال دون الرجل وهذا يستدعي تكثيف الجهود لرفع المستوى التعليمي للمرأة لأنها عنصر أساسي في تربية الأطفال وتنشئتهم بطريقة صحيحة.

وفيما يلي مخططاً توضيحياً يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي:



الشكل رقم (2) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والمستوى التعليمي

جـ – التركيب العمري والنوعي لأفراد العينة:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أهم البيانات الديموغرافية، لأنه يعطي صورة واضحة عن المجتمع، وهو العامل الأكثر تأثراً في تحديد العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية[2].

ومن خلال معرفة التركيب العمري لسكان ريف المنطقة الساحلية يمكن معرفة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لهذه المنطقة، حيث تبين لنا أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تصل إلى حوالي 29 % من مجموع العينة البالغ عددها 6693 شخص منهم 52.6 % ذكور و 47.4 % إناث من مجموع السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، وهذه النتيجة تعني أن المجتمع الريفي في المنطقة الساحلية ما يزال يعتبر من المجتمعات الفتية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة الفئة الشابة من [29 – 15] سنة حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الفئة حوالي 24 % من أفراد العينة؛ وهذا يعني أن مجموع الفئتين العمريتين الفتية والشابة تصل إلى أكثر من نصف المجتمع الريفي؛ وهذا الأمر يتطلب المزيد من الخدمات التعليمية والمدنية والمشاريع الاقتصادية المستقبلية لتشغيل اليد العاملة، وهذه النسبة تشير أيضاً إلى الأعباء الكبيرة الملقاة على الفئة العاملة، أما الفئتان الناضجتان [44-30] و [59-45] فقد بلغت نسبتهما 42.1% من مجموع العينة وهي تدل على وجود قوة عاملة كبيرة في هذه المنطقة، في حين وصلت نسبة الفئة العمرية 60 سنة فأكثر 5.2 % وهذا ما يؤكد على

فتوة المجتمع الريفي، فالمجتمع الفتي هو المجتمع الذي تقل نسبة السكان فيه من العمر 60 سنة فما فوق عن 10 % [3].

هذا وقد بلغ متوسط الأعمار للعينة 27.7 سنة. ومن الملاحظ من الجدول رقم (4) أن عدد الذكور في الفئة العمرية [14 – 0] قد تقاربت مع عدد الإناث لكنها انخفضت في الفئة العمرية[29 – 15] حيث كان الفارق بين الفئتين (565) شخصاً لكن العدد قد عاد ليتقارب مع عدد الإناث في كافة الفئات العمرية الأخرى؛ ويعزى الاختلاف بين عدد الذكور وعدد الإناث إلى كون وفيات الذكور أعلى من الإناث في فئات العمر الوسطى؛ إضافةً إلى رغبة الأهل بتصغير عمر فتياتهم عن سن ثلاثين عاماً.

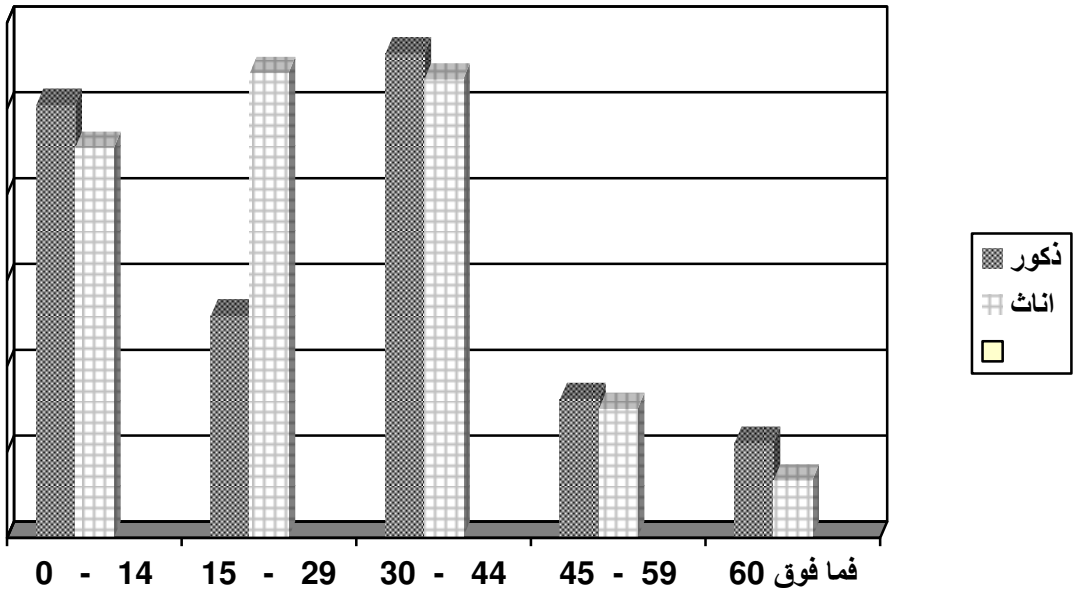
وفيما يلي جدولاً يبين توزع أفراد العينة حسب العمر والجنس.

الجدول رقم (4) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والفئات العمرية ونسبتهما المئوية:

الفئات العمرية / الجنس		[0-14]	[15-29]	[30-44]	[45-59]	[60+]	المجموع
ذكور		1009	518	1129	323	221	2900
إناث		909	1083	1068	300	133	3793
المجموع	العدد	1918	1601	2197	623	354	6693
	نسبة مئوية	28.7	23.9	32.8	9.3	5.2	99.9

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

وفيما يلي مخططاً توضيحياً يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والفئات العمرية.



الشكل رقم (3) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والفئات العمرية

إن الشكل السابق يفسر بوضوح صغر حجم الفئات العمرية الناضجة والهرمة والمتمثلة بالفئتين العمريتين [45-59] و 60 فما فوق بينما تمثل الفئات الأصغر معظم حجم العينة.

د – النشاط الاقتصادي لأفراد العينة:

من دراسة السكان النشيطين اقتصادياً لأفراد العينة تبين لنا أن نسبة السكان الذين يعملون بأجر والذين أعمارهم 15 سنة فأكثر قد بلغت 46% فقط من مجموع العينة منهم 66.6% ذكور و33.4% إناث من مجموع العاملين بأجر وهذه النسب تشير إلى أن اليد العاملة النسائية في الريف لم تأخذ دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، حيث بلغت نسبة العاطلات عن العمل 26% و 4.7% ذكور ونسبتهما معاً شكلت 30.7% وهذه النسبة تعتبر كبيرة أي حوالي ثلث سكان الريف عاطلون عن العمل وهذا يتطلب من القائمين على تطور وتقدم المجتمع الريفي توفير المزيد من المشاريع لتشغيل اليد العاملة في الريف وذلك من أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان الريف، أما نسبة العاملين من دون أجر فقد بلغت 23% من مجموع أفراد العينة منهم 81.92% إناث و18.08% ذكور ونسبة الإناث العاملات من دون أجر أعلى من نسبتهن بأجر وهذا يشير إلى الظلم الاجتماعي الواقع على المرأة الريفية كونها تعمل دون مقابل مادي سواء داخل البيت أو خارجه، كما تشير هذه النسب أيضاً إلى أن فرص العمل المتاحة للذكور أكثر منها للإناث في الريف. والجدول الآتي يوضح توزع أفراد العينة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (5) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي:

البيان / الجنس	العاملون بأجر		العاملون بدون أجر		العاطلون عن العمل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	1468	30.7	200	4.2	223	4.7	1891	39.7
إناث	733	15.3	906	18.9	1245	26.1	2884	60.3
المجموع	2201	46	1106	23	1468	30.7	4775	100

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

وفيما يلي سوف نختبر صحة الفرضية الثالثة التي تقول إن مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي مساوية لمساهمة الرجال في الريف. لذلك نشكل الجدول الآتي:

جدول رقم (6) مساعد لحساب معامل التوافق:

البيان / الجنس	العاملون بأجر وبدون أجر	العاطلون عن العمل	المجموع
ذكور	1668	223	1891
إناث	1639	1245	2884
المجموع	3307	1468	4775

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

فرضية العدم H_0: لا يوجد فرق بين مساهمة النساء ومساهمة الرجال في النشاط الاقتصادي في الريف.

الفرضية البديلة H1: يوجد فرق بين مساهمة النساء ومساهمة الرجال في النشاط الاقتصادي في الريف.

وقد استخدمنا **معامل التوافق K** [4] الذي يقيس شدة الارتباط بين مؤشرين اسميين والذي يعطى بالصيغة الآتية:

$$K = \sqrt{1 - \frac{1}{G}} = \sqrt{\frac{G-1}{G}} \qquad \text{رقم (1)}$$

مربع تكرار كل خلية

حيث G = مجموع ـــــــ

(مجموع تكرارات العمود) (مجموع تكرارات الصف لنفس الخلية)

$$G = \sum_{i=1}\sum_{j=1} \frac{n_i^2}{(\sum K_{ij})(\sum K_{ij}^{-})} \qquad \text{رقم (2)}$$

$$G = \frac{(1668)^2}{(1891)(3307)} + \frac{(223)^2}{(1891)(1468)} + \frac{(1639)^2}{(2884)(3307)} + \frac{(1245)^2}{(2884)(1468)} = 1.405618$$

$$K = \sqrt{1 - \frac{1}{1.405618}} = 0.28$$

K=0.28 أي يوجد علاقة ضعيفة جداً بين الجنس والمساهمة في النشاط الاقتصادي.

الدلالة الإحصائية:

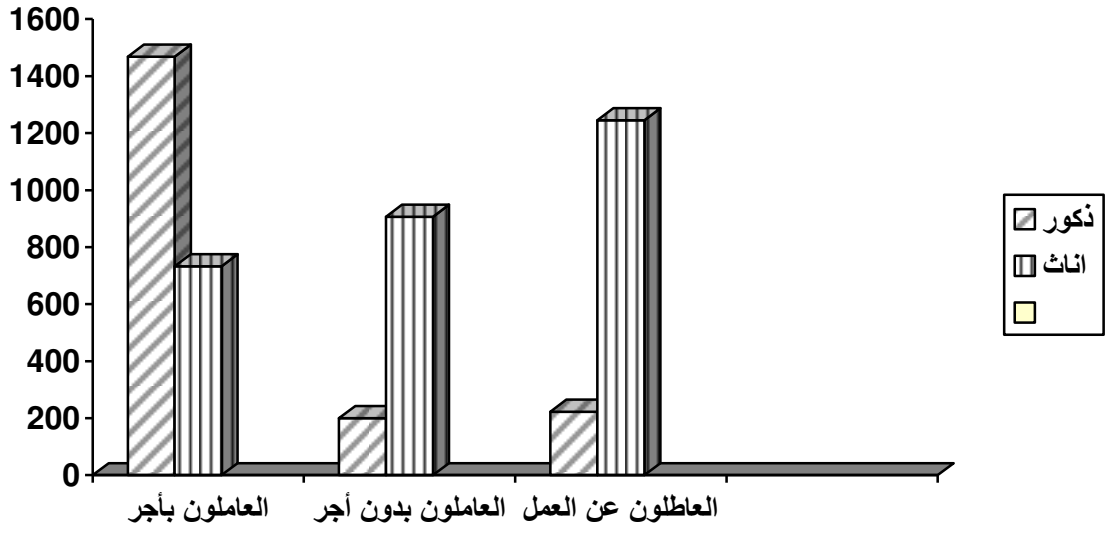
$$\chi^2 = \frac{n.k^2}{1-k^2} = \frac{4775(0.28)^2}{1-(0.28)^2} = 406.206$$

وبالمقارنة بين χ^2 المحسوبة χ_α^2 الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية تساوي

$$(m_{l_1} - 1)(m_2 - 1) = (2-1)(2-1) = 1$$

نجد أنها تساوي 3.841 = ($\chi^2_{0.05,1}$) وبالتالي $\chi^2 > \chi_\alpha^2$ أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود فرق بين مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي في الريف ومساهمة الرجال وهذا يعني أن مساهمة القوة العاملة النسائية ما تزال ضعيفة في عملية التنمية للمجتمع الريفي.

وفيما يلي مخططاً توضيحياً يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي:



الشكل رقم (4) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي

من الشكل نلاحظ أن الذكور العاملين بأجر يمثلون النسبة العظمى من العاملين بأجر بينما النساء العاطلات عن العمل يمثلون النسبة الكبيرة من العاطلين عن العمل مقابل نسبة صغيرة من الذكور؛ وهذا يمثل تعطيلاً لليد العاملة النسائية وعدم مشاركتها بتنمية المجتمع الريفي.

هـ – دخل الأسرة الريفية في المنطقة الساحلية:

من خلال دراسة دخول الأسر الريفية في المنطقة الساحلية تبين لنا أن عدد الأسر التي يقل دخلها عن 5000 ليرة سورية قد بلغ (109) أسرة وشكلت 8.8 % من مجموع الأسر المدروسة؛ في حين بلغ عدد الأسر التي تراوح دخلها الشهري بين [5001–10000] ليرة سورية (403) أسرة وكونت ما نسبته 32.4% من مجموع الأسر، بينما شكلت الأسر ذات الدخل المرتفع إلى حد ما من الفئة15001 فأكثر ما نسبته 28.7% من العينة. هذا وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الريفية في المنطقة الساحلية (11401) ليرة سورية وهو دخل منخفض إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأعباء المترتبة على الأسرة في تنشئة الأطفال وتلبية مستلزماتهم التعليمية والاقتصادية والترويحية، أما مصادر الدخل للأسر الريفية فقد شكلت الزراعة المصدر الأول، ومن ثم الراتب الشهري من الوظائف المختلفة المصدر الثاني في حين كونت المهن التجارية والحرف اليدوية المصدر الثالث؛ إضافةً إلى الحرف الصناعية وتربية الماشية. والجدول الآتي يوضح فئات الدخل وعدد الأسر في كل فئة.

جدول رقم (7) يبين توزع الأسر الريفية حسب فئات الدخل:

فئات الدخل / عدد الأسر	أقل من 5000	[5001 – 10000]	[10001 – 15000]	فـــأكثر 15001	المجموع
العدد	109	403	374	356	1242
النسبة المئوية	8.8	32.4	30.1	28.7	100

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

ط – توفر الخدمات المدنية للأسر الريفية في المنطقة الساحلية.

يقصد بالخدمات المدنية توفر كل من مياه الشرب النقية والكهرباء والصرف الصحي حيث تعتبر هذه الخدمات من المؤشرات التنموية الهامة لحياة المواطن الريفي خاصة إذا علمنا أن الكثير من الأمراض قد تنتقل عن طريق المياه الملوثة، ولهذا فقد دأب القطر العربي السوري على توفير المياه النقية للمواطن سواء في المدينة أو الريف، لأن الماء عصب الحياة فلا حياة من دون ماء، فهو يدخل في كل المناشط الاقتصادية والاجتماعية، ولقد قمنا بدراسة هذه الخدمات المقدمة للأسر الريفية من خلال الاستبيان الذي وزع على (1242) أسرة ريفية في محافظتي طرطوس واللاذقية، وتبين لنا أن عدد الأسر المستفيدة من مياه الشرب النقية في ريف المنطقة الساحلية وصل إلى (1089) أسرة من مجموع الأسر المبحوثة، أي ما نسبته 88.4 % من إجمالي الأسر في حين بلغت نسبة الأسر غير المخدمة 11.6 % وهي على الرغم من صغر نسبتها إلا أن توفير المياه لهذه الأسر يبقى ضرورة ملحة لحماية هذه الأسر من الأمراض التي قد تصيبهم من جراء عدم وجود مياه نظيفة، أما نسبة السكان المستفيدين من مياه الشرب النقية على مستوى القطر فقد كانت (58 %) عام 1990 ثم تطورت إلى (92 %) لعام 2001 ثم ارتفعت النسبة لتصل إلى (99 %) [5] لعام 2002.

أما نسبة السكان المستفيدين من الكهرباء في القطر العربي السوري فقد بلغت (87 %) لعام 1990 ثم ازدادت هذه النسبة لتصل إلى (98 %) لعام 2002 . أما نسبة الأسر المخدمة بالكهرباء في ريف المنطقة الساحلية حسب ما بينته الدراسة الميدانية فقد كانت (99.4 %)؛ وبلغ عدد الأسر (1234) أسرة مستفيدة من الكهرباء أما نسبة الأسر غير المخدمة بالكهرباء فلم تتجاوز (0.6 %) وهي نسبة صغيرة جداً وتدل على الاهتمام الكبير الذي يتلقاه سكان الريف في المنطقة الساحلية، وكذلك الحال بالنسبة إلى ريف القطر العربي السوري حيث وصل عدد القرى المنارة في القطر العربي السوري إلى (11852) قرية من أصل (13241) قرية ومزرعة عام 2004 أي بنسبة إنارة وصلت إلى 89.5 % [6]. ويمكن القول أن توفير الكهرباء للسكان يعتبر أحد المؤشرات التنموية للنهوض بسكان الريف ثقافيا واجتماعياًُ وحضارياً.

أما فيما يتعلق بعدد الأسر المستفيدة من الصرف الصحي في ريف المنطقة الساحلية والتي شملتها الدراسة فبلغ (1035) أسرة وشكلت ما نسبته 83.3% من الأسر المبحوثة بينما وصل عدد الأسر غير المخدمة بالصرف الصحي (207) أسرة ونسبتها (16.7%) من مجموع العينة وهذه النسبة تعتبر مرتفعة وتشير إلى تقصير في تنمية الريف خدمياً ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المناطق التي توجد فيها القرى؛ كالمرتفعات الجبلية إضافةً إلى كلفة تخديم هذه الأسر للصرف الصحي؛ وتقصير الجهات المسؤولة عن تقديم هذه الخدمة للمواطن؛ وبالتالي يتوجب على الجهات المسؤولة عن هذا الأمر الإسراع في تقديم هذه الخدمة للسكان للتقليل من الأمراض التي قد تنجم عن عدم وجود صرف صحي في القرى؛ وإضافة إلى ما يسببه مثل هذا الأمر من تلوث للبيئة والتربة من خلال اللجوء إلى ما يسمى بالحفر الفنية من قبل الأسرة الريفية. والقطر العربي السوري يبذل جهوداً في هذا المجال وذلك من أجل رفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المواطن، فقد وصلت نسبة السكان المستفيدين من الصرف الصحي، لعام 1990 إلى 55% ثم تطورت نسبتهم لتصل إلى 71.8% عام 2001 ثم استمرت الزيادة في السنة التالية لتصل إلى 72.7% لعام 2002 [7]. والجدول الآتي يوضح عدد الأسرة المخدمة بكل من المياه النقية – الكهرباء – والصرف الصحي في ريف المنطقة الساحلية.

جدول رقم (6) يبين عدد الأسر المخدمة بكل من (كهرباء – مياه نقية – صرف صحي).

البيان / العدد	الكهرباء		المياه النقية		الصرف الصحي		المجموع
	وجود كهرباء	عدم وجود كهرباء	وجود مياه نقية	عدم وجود مياه نقية	وجود صرف صحي	عدم وجود صرف صحي	
عدد الأسر	1234	8	1098	144	1035	207	1242
%	99.4	0.6	88.4	11.6	83.3	16.7	100

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

و- توفير الخدمات الصحية: إن الاهتمام بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين يعتبر مقياساً لمدى التقدم والحضارة التي تعيشها الدول؛ فالعناية بصحة المجتمع وتقديم الخدمات الطبية له، ورفع المستوى الصحي للمواطن ضرورة إنسانية ومهمة اجتماعية، فضلاً عن أنها ضرورة اقتصادية تفيد في زيادة طاقات الفرد الجسمانية، وتجنب الخسائر البشرية التي تشكل خسائر اقتصادية كبيرة خاصة في وفيات الأطفال والشباب [8]. ولقد كانت للخطط الصحية التي أتبعتها سوريا نتائج إيجابية جيدة فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (129) بالألف عام 1970 إلى (34) بالألف عام 1994 ثم استمر الانخفاض ليصل هذا المعدل إلى (24) بالألف عام 2000 ثم إلى (18.1) بالألف عام 2002 [9] ولقد كان لهذه الخدمات الصحية دور كبير في انخفاض الأمراض في ريف المنطقة الساحلية؛ حيث تبين لنا أن 22.5 % من أفراد العينة فيها شخص واحد مصاب فقط بأحد الأمراض التالية: (ربو – ذات رئة – سل – أمراض قلب – إنتانات هضمية – لشما نيا – سكري – مرض عقلي) في حين شكلت الأسر الخالية من الأمراض 77.5 % من مجموع العينة. ولبرهان صحة الفرضية الثانية من فرضيات البحث قمنا باستخدام معامل الاقتران الرباعي C.A الذي يقيس الارتباط بين متغيرين ينقسمان إلى وجهين فقط.

فرضية العدم H_0: لا توجد علاقة بين وجود الخدمات الصحية ووجود الأمراض في الريف.

فرضية البديلة H_1: توجد علاقة بين وجود الخدمات الصحية وانخفاض الأمراض في الريف.

جدول رقم (9) يبين توزع أفراد العينة حسب الأمراض، ووجود الخدمات الصحية:

وجود خدمات صحية / وجود أمراض	وجود خدمات صحية	عدم وجود خدمات صحية
وجود أمراض	98	181
عدم وجود أمراض	811	152

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث.

$$C.A = \frac{a.d - b.c}{}$$ رقم (1)

$$a.d + b.c$$

حيث a : تمثل عدد الأفراد المصابين بالمرض مع وجود الخدمات الصحية.

b : تمثل عدد الأفراد المصابين بالمرض مع عدم وجود الخدمات الصحية.

c : تمثل عدد الأفراد غير المصابين بالمرض مع وجود الخدمات الصحية.

d : تمثل عدد الأفراد غير المصابين بالمرض مع عدم وجود الخدمات الصحية.

$$C.A = \frac{98.152 - 181.811}{98.152 + 181.811}$$

$$= - 0.81$$

فإن العلاقة بين وجود الخدمات الصحية وانخفاض الأمراض علاقة متينة وعكسية أي كلما زادت الخدمات الصحية في الريف كلما انخفضت الأمراض بين سكان الريف. ونرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد علاقة بين وجود الخدمات الصحية وانخفاض الأمراض فإن تطور الخدمات الصحية أدى إلى انخفاض حالات انتشار الأمراض في الريف.

ظ – دراسة رغبة سكان ريف المنطقة الساحلية بالهجرة إلى المدينة:

تمت هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الآتي في الاستبيان:

هل تفكر بالهجرة إلى المدينة ؟ نعم [ ] لا [ ]

من خلال دراسة رغبة الأسرة الريفية بالهجرة إلى المدينة؛ فقد تبين لنا أن غالبية الأسر الريفية التي شملها البحث لا ترغب بالهجرة إلى المدينة؛ وذلك نتيجة توفر معظم الخدمات المدنية لها إضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن في المدينة وعدم قدرة هذه الأسر التخلي عن العيش في القرية للعيش في المدينة المزدحمة والملوثة الأجواء وقد بلغ عدد الأسر غير الراغبة في الهجرة 1032 أسرة أي ما نسبته 83.1 % من مجموع العينة أما عدد الأسر الراغبة في الهجرة إلى المدينة فبلغ 210 أسرة أي ما نسبته 16.9 %، أما الأسباب التي كانت وراء هذه الرغبة فهي العمل وهو السبب الأول ثم التعلم وجاء في المرتبة الثانية أما السبب الثالث فهو كون عمل الأب في المدينة وعدم مقدرة الأسرة على التشتت بين الريف والمدينة والجدول الآتي يوضح توزع الأسر الريفية حسب الرغبة في الهجرة إلى المدينة.

جدول رقم (10) يبين توزع أفراد العينة توفر الخدمات التنموية والرغبة في الهجرة إلى المدينة:

الرغبة في الهجرة / وجود خدمات تنموية للريف	غير راغب بالهجرة	راغب بالهجرة
عدم وجود خدمات تنموية	28	144
وجود خدمات تنموية	1004	66

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية التي أجراه الباحث.

وفيما يلي سوف نختبر صحة الفرضية الرابعة في البحث والتي تنص على مايلي : إن تنمية الريف أدت إلى بقاء السكان فيه.

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة بين تنمية الريف ورغبة السكان بالهجرة إلى المدينة.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة بين تنمية الريف ورغبة السكان بالهجرة إلى المدينة.

ولبرهان الفرضية السابقة قمنا باستخدام معامل الارتباط فاي ϕ [10].والذي يقيس شدة الارتباط بين المؤشرات التي تنقسم انقساما ثنائياً ويعطى بالعلاقة:

$$\phi = \frac{a.d - b.c}{\sqrt{(a+b)(c+d)(a+c)(b+d)}} \qquad \text{رقم (1)}$$

حيث a : تمثل عدد الأسر غير الراغبة بالهجرة مع عدم وجود خدمات تنموية.

b : تمثل عدد الأسر الراغبة بالهجرة مع عدم وجود خدمات تنموية.

c : تمثل عدد الأسر غير الراغبة بالهجرة مع وجود خدمات تنموية.

d : تمثل عدد الأسر الراغبة بالهجرة مع وجود خدمات تنموية.

$$\phi = \frac{28.66 - 144.1004}{\sqrt{(28+144)(1004+66)(28+1004)(144+66)}} = \frac{-142728}{199712.66} = -0.71$$

ϕ = − 0.71 أي يوجد علاقة ارتباط جيدة وعكسية بين تنمية الريف والرغبة بالهجرة لدى السكان أي كلما زادت الخدمات التنموية في الريف كلما قلت رغبة السكان بالهجرة إلى المدينة.

الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط Φ :

$$Z = \phi\sqrt{n} \qquad \text{رقم (2)}$$

حيث n تمثل عدد أفراد العينة.

$$Z = -0.71\sqrt{1242} = -25.02$$

وبما أن الاختبار من اتجاهين نجد قيمة $Z_{\frac{\alpha}{2}}$ عند مستوى دلالة 0.05 تساوي $Z_{1-\frac{0.05}{2}} = 1.96$ وبالمقارنة مع قيمة Z المحسوبة و Z_α نجد أن $Z_\alpha \rangle Z$ وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين تنمية الريف وهجرة السكان منه؛ ونقبل الفرضية البديلة ونقرر بان هناك علاقة ارتباط زان دلالة إحصائية وهي علاقة عكسية بين تنمية الريف وهجرة السكان.

النتائج:

بعد العرض السابق توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- تشكل الأسر التي يقل عدد الأطفال فيها عن أربعة أطفال 46.2 % من مجموع الأسر المبحوثة وهذا مؤشر صحي على ميل الأسرة الريفية للحد من حجم الأسرة الكبيرة وهذا أيضاً يعد عاملا من عوامل تحقيق التنمية الريفية وذلك من خلال الحد من النمو السكاني في الريف.
2- أن نسبة الأمية بين النساء ما تزال أعلى منها عند الرجال حيث بلغت عند النساء 57.6 % مقابل 42.4% للذكور من مجموع الأميّين.
3- لقد أظهرت الدراسة أن الفئة العمرية [14 – 0] سنة ما تزال تشكل نسبة كبيرة من سكان ريف المنطقة الساحلية حيث بلغت 27 % من المجتمع الريفي مما يتطلب توفير الخدمات التعليمية والصحية وفرص عمل مستقبلية.
4- ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في ريف المنطقة الساحلية حيث بلغت بين السكان من العمر 15 فأكثر 54 % من مجموع العينة.
5- ما تزال عدد من الأسر الريفية تعيش في حالة من الفقر نتيجة لعدم توفر فرص عمل لأبنائها؛ حيث وصل عدد الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 5000 ليرة سورية (109) أسرة.
6- إن نسبة الأسر الراغبة بالهجرة إلى المدينة بلغت (16.9 %) من مجموع الأسر المبحوثة وهذا يؤثر على تنمية الريف وذلك من خلال حرمانه من اليد العاملة.

التوصيات:

1- العمل على إقامة مشاريع اقتصادية لتشغيل اليد العاملة العاطلة عن العمل في الريف؛ للحد من هجرة السكان الريفيين إلى المدينة.
2- العمل على تسريع مشاريع توفير مياه الشرب النقية لسكان الريف لحمايتهم من الأمراض التي قد تصيبهم نتيجة تلوث المياه المتوفرة.
3- العمل من أجل القضاء على الأمية في الريف خاصةً أمية النساء لأنهن أساس الأسرة؛ وهن عماد النهوض بالمجتمع الريفي.
4- العمل على إيجاد فرص عمل لليد العاملة النسائية في الريف، وذلك من أجل زيادة مشاركة المرأة في تنمية الريف.
5- الإسراع في تخديم الريف بالصرف الصحي للمحافظة على البيئة من التلوث.

المراجع:

.....

1- د.الرفاعي، عبد الهادي، 2001، محاضرات غير منشورة لطلاب دبلوم الدراسات العليا، قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

2- الكسواني، ممدوح الخطيب، 1986 ،الإحصاء السكاني، كلية الاقتصاد، مطبعة طربين، دمشق.

3- الكسواني، ممدوح الخطيب، 1986 ،الإحصاء السكاني، كلية الاقتصاد، مطبعة طربين، دمشق.

4- د. الرفاعي، عبد الهادي، 2001، محاضرات دبلوم الدراسات العليا، أبحاث غير منشورة.

5- وصف سورية بالمعلومات،2002، المكتب المركزي للإحصاء.

6- وزارة الكهرباء، مديرية التخطيط والإحصاء، 2004، التقرير السنوي.

7- وصف سورية بالمعلومات،2002، المكتب المركزي للإحصاء.

8- د. الجبوري، حنان عيسى، 2002، مجلة الطفولة والتنمية.

9- وصف سورية بالمعلومات،2002، المكتب المركزي للإحصاء.

10-د. العلي، إبراهيم، 1994، الإحصاء الرياضي، جامعة تشرين.